التقسيمات الادارية في مدينه الحلة في ضوء الوثائق العثمانية 1917- 1749م

أ.م.د. عادل مدلول علي
كلية التربية جامعة القادسية

كلمات مفتاحية : تقسيمات ادارية. الوية الحلة. قضاء الهندية. الاحتلال البريطاني للحلة.

الملخص:

تمثل الدراسة في الوثائق العثمانية من الدراسات المهمة وخاصه في اروقه الارشيف العثماني حاله من اهميه كبيره في الكشف عن الحقائق المتعلقة بالولايات التي كانت خاضعه للسيطرة العثمانية على حد سواء، كما وان الوثائق تمثل المصدر الاساسي في معرفه الاحداث التاريخية المختلفة اذ ينهل الباحث منه الاساسيات الكاملة للأحداث زمانيا ومكانيا و تعد ايضا المادة الخام لكافة الدراسات.

ان الكتابة عن تاريخ المدن العراقية تحتاج الى الاطلاع على هذه الوثائق وموضوعات التقسيم الاداري لمدينه الحلة 1917 - 1749من ضمن هذه الموضوعات التي اعتمد فيها الباحث بشكل كبير على وثائق الارشيف العثماني المحفوظ في مدينه اسطنبول من خلال التدرج في تغيير اسماء الوحدات الادارية وكذلك انزال المدينة من مستوى لواء الى قضاء او بالعكس كما موجود في البحث بشكل المفصل.

المقدمة:

اخذت طبيعة الاهتمام بدراسة المدن العراقية طابعا مميزا من قبل الباحثين وخاصه خلال العهد العثماني الذي دائما لأكثر من اربعه قرون خاصه اذا اخذ بنظر الاعتبار عدم التطرق الى هذه المدن خلال المراحل السابقة، اضافه الى صعوبة الحصول على هذه الوثائق سابقا.

جاء اختيار عنوان هذا البحث التقسيمات الادارية في مدينه الحلة من خلال الوثائق العثمانية 1917- 1749 ليسلط الضوء على حقبه مهمه ومفصليه من مراحل تطور مدينة الحلة اداريا، فوجد ان الدولة العثمانية تقدم على موضوع تغيير الانظمة الادارية او المستويات الادارية بشكل مستمر وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة للدولة.

تدرج الباحث في التقسيم الاداري للمدينة حسب السنوات المذكورة وصولا الى عام 1917 و اعتمد الباحث على وثائق الارشيف العثماني بنسبه كبيره جدا اضافه الى الكتب الخاصة في التاريخ العثماني وقد تم الاطلاع على اغلب وثائق الارشيف العثماني الخاصة بمدن العراق وبالخصوص مدينة الحلة.

تمهيد: التقسيمات الإدارية للحلة[1] خلال العهد العثماني1917- 1749م.

اولا – الحلة بعد إعادة الحكم المركزي العثماني 1831-1869

في عام 1831م قررت الدولة العثمانية القضاء على حكم المماليك في العراق، فجهزت حملة عسكرية وعهدت قيادتها إلى والي ايالة[2] حلب علي رضا اللاظ الذي نجح في القضاء على المماليك وإعادة بغداد إلى الحكم العثماني المباشر[3] وقد اصدر السلطان العثماني محمود الثاني (1785-1839م) فرماناً بجمع إيالات حلب وديار بكر وبغداد تحت حكم علي رضا اللاظ، الذي لم يمارس مباشرة مهمته في إدارة إيالتي ديار بكر وحلب وإنا اكتفى بإسناد شؤون هاتين الإيالتين إلى أشخاص يختارهم هو بنفسه مقابل دفعهم له مبلغاً سنوياً معيناً من المال. وقد اتخذ اللاظ من بغداد مقراً له، واتسم حكمه لايالة بغداد بالضعف طوال وجوده فيها الذي امتد حتى عام 1842م [4] أما التقسيمات الإدارية لايالة بغداد بعد عودتها للحكم العثماني المباشر فقد اتسمت بعدم الثبات والوضوح، إذ تم تقسيم الايالة إلى عدة ألوية (سناجق) ضمت عدد من الاقضية، وكثيراً ما كان يتم نقل ألوية من إيالة بغداد إلى إيالة أخرى، أو يستحدث لواء ويضاف إلى ألوية الإيالة. كما كانت الأقضية كثيراً ما تنقل من لواء إلى آخر. وكانت الوحدات الإدارية من الألوية والاقضية تمنح عن طريق (الالتزام) إلى وجهاء المدن وشيوخ العشائر المتنفذين ولم يكن لها تسميات إدارية معينة، وكانت بغداد احدى إيالات السالیانه، إذ قسمت الإيالات العثمانية إلى قسمين: الأول هو إيالات تدار على وفق النظام الإقطاعي، أي (التيار) وأطلق عليها (تيارلي إيالت)، أما الثانية، فكانت تعرف باسم (سالیانة لي إيالت)، إذ يتم تسديد رواتب الجنود والإداريين من إيرادات الإيالة التي تجبى باسم الدولة العثمانية، ثم يرسل ما تبقى منها إلى خزانة العاصمة اسطنبول. وقد سمحت الحكومة العثمانية لإيالة بغداد أن تحتفظ في خزانتها بما يفيض من وارداتها بعد دفع ما كفلت به لخزينة اسطنبول من مبالغ سنوية ليتسنى للوالي صرفها في تقوية الإيالة لمواجهة التحديات الداخلية والهجمات الخارجية [5].

اما أجزاء إيالة بغداد التي لم تدخلها التقسيمات الإدارية العثمانية هذه ب تطبيقها خلال حقبة الدراسة، فكان بعضها يعرف بالقصبات، وبعضها الآخر يدعى بالمقاطعات. وكانت هذه وتلك تحكم من قبل أشخاص من المتنفذين من أبنائها، والذين كانوا يدفعون مبالغ سنوية

معينة إلى حكومة بغداد، كنوع من أنواع (الإقطاع) أو (الالتزام) اللذين كانا سائدين في الدولة العثمانية منذ عهودها المبكرة [6] .

أما مناطق الفرات الأوسط، فعلى الرغم من أن هذه المناطق كانت تابعة لحكومة الإيالة، إلا أن تلك الحكومة كانت في بداية حقبة هذه الدراسة، غير قادرة على إدارة تلك المناطق بشكل مباشر، لذا كانت تسند إدارتها إلى بعض الرؤساء والمتنفذين في المدن والى شيوخ العشائر في المناطق العشائرية، فيكون ذلك الشيخ الحاكم أو الرئيس الذي يعين لإدارة منطقة من المناطق أو مدينة من المدن بمثابة حاكم مطلق لها، ويكون ملزماً بدفع مبلغ معين من المال سنوياً إلى حكومة الإيالة يعرف ببدل (الإلتزام)، فقد أسندت حكومة الإيالة في تلك الحقبة، حكم المناطق الواقعة من جنوب مدينة بغداد حتى السماوة [7] الى قبيلتي الخزاعل وزبيد، إذ كان لها نفوذ واسع في تلك المناطق، فألزمت شيخ زبيد وادي الشفلح بجباية الضرائب من المناطق الممتدة من حدود مدينة بغداد الجنوبية حتى السماوة عدا الديوانية [8] والشامية [9] وأخذ هؤلاء يمارسون حكماً شبه مطلق في مناطق حكمهم من خلال الحكم بالإعدام على بعض الأشخاص وقطع الأيدي، ومنح الأراضي بالالتزام إلى بعض الأشخاص المتنفذين، فكان يتولى حكم مدينة الحلة خلال حقبة الدراسة، أحد وجهائها الذي يدعى شبيب اغا

الإجراءات الإدارية في مناطق الديوانية والحلة:

في عام ١٨٥١م اتخذت الحكومة العثمانية قراراً بشأن إقامة إدارة موحدة وموسعة في العراق من اجل إيجاد حلول لمشاكل البلاد، فقد صدرت الأوامر إلى وجيهي باشا (1850 - 1851م) الوالي الجديد لايالة بغداد وشهرزور بمواصلة الإصلاحات التي كان في مقدمتها إصلاح أمور العشائر وتأمين الأمن في الايالة وتنظيم عملية جمع الضرائب [10] يمكن القول أن الإدارة العثمانية في بغداد بعد أن تمكنت من القضاء على نفوذ قبيلة الخزاعل[11] وفرض سيطرتها المباشرة على أراضيها، عملت على تنظيم المنطقة إدارياً فشكلت لواء الديوانية عام ١٨٥١م، وذلك بسبب الأهمية الكبيرة لمدينة الديوانية لوقوعها بين الشامية[12] والسماوة التي كانت عشائرها في اغلب الأحيان خارجة عن سلطة أو نفوذ الإدارة العثمانية، ولهذا شكلت الديوانية إدارياً من اجل السيطرة على عشائر تلك المناطق[13] .

٢ - استحداث لواء الحلة عام ١٨٥٢م.

اختلفت الآراء حول تمييز الدرجة الإدارية لمدينة الحلة فأشارت بعض المصادر إلى أنها كانت إمارة أو حاكمية أو قائمقامية [14] وورد في سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٦٩هـ

إلى أن درجة الحلة الإدارية في عام ١٨٥٢م كانت لواء يرتبط إدارياً بايالة بغداد، وكان بإدارة طلعت باشا[15] وقد احتفظ لواء الحلة بدرجته الإدارية حتى عام ١٨٥٥م [16] .

3- إنزال درجة الحلة الإدارية إلى قضاء وربطه بلواء الديوانية عام 1855م.

1- قضاء الحلة بوصفه مركزاً للواء الديوانية:

ارتبط قضاء الحلة إدارياً بلواء الديوانية منذ عام 1855م، وقد اتخذ القضاء مركزاً للواء، وكانت التقسيمات الإدارية للواء الديوانية في ذلك العام تضم: الحلة، والهندية[17] والديوانية والدغارة[18] والشامية، وعوينة، وجديدة، وطهازية، والمحاويل، والنيل، ونهر شاه، والخواص، وأبو كلنك، وويسية، وعلاج، وقنافة، والهاشمية، والجربوعية، وبنشبة، وبرمانة[19] والواقع لم يخفض نامق باشا درجة الديوانية الإدارية إلى قضاء، بل قام بنقل مركز اللواء إلى قضاء الحلة وبقيت الديوانية تحتفظ بدرجتها الإدارية كلواء، فقد أفادت المعلومات الواردة في سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٥٦م بأن مدينة الحلة كانت قضاء مركز لواء الديوانية[20] ويبدو أن سبب اتخاذ قضاء الحلة مركزاً للواء الديوانية لما تمثله الحلة من أهمية إدارية واقتصادية وعسكرية، فضلاً عن قربها من مدينة بغداد مركز الايالة. ولعل ما يؤكد أن الحلة كانت بدرجة قضاء هو وجود موظفين إداريين مختلفين لكل من الديوانية والحلة، فعلى سبيل المثال في عام 1851م كان متصرف الديوانية هو رشيد باشا، وحاكم الحلة هو . خلف أغا في حين كانت أول إشارة واضحة على أن قضاء الحلة هو مركز لواء الديوانية في عام 1863م عندما أشار موستراس بالقول: «الحلة مدينة في تركيا الآسيوية، مركز لواء الديوانية في ولاية بغداد وشهزور على نهر الفرات [21] وقد أورد بعض الرحالة الأجانب معلومات تم من خلالها التأكد الجهاز الإداري للواء الديوانية كان في قضاء الحلة. إذ أشار احد الرحالة الأجانب الذي زار مدينة الحلة عام ١٨٦٥م إلى انه التقى بباشا الحلة الذي يقع مقره في الجانب الشرقي من المدينة[22] وذكر الرحالة الهولندي آينهولت في معرض حديثه عن مدينة عام ١٨٦٧م ما نصه: «...، فوصلنا الحلة حيث استقبلنا القائمقام سليمان أفندي مفتي كركوك السابق أحسن استقبال»[23] وقد بقيت الحلة قضاء مرتبط إدارياً بلواء الديوانية حتى تطبيق قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م الذي طبق في ولاية بغداد من قبل واليها مدحت باشا[24] عام ١٨٦٩م[25] وكانت توابع الحلة الإدارية هيكل من الهاشمية، المحاويل، الجربوعية، النيل، برمانة، نهر الشاه، أبو كلنك، علاج، الطهازية، بنشة، ويسية[26]

ثانياً- الحلة في العهد العثماني الأخير 1869 – 1917

في عام 1869م ولي مدحت باشا على ولاية بغداد وقد وصلها في 30 نيسان 1869(18 محرم ١٢٨٦هـ)، وكان من بين أهم أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات العثماني الصادر عام

١٨٦٤م، ففي 17 أيار بعث رسائل إلى القنصليات الأجنبية في بغداد يعلمها بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والتقسيمات الإدارية في ولاية بغداد وفق ذلك القانون[27] وفي هذا القانون تم تقسيم الولاية إلى ألوية والألوية إلى أقضية، ثم نواح، وقرى وقد قلص مدحت باشا عدد ألوية ولاية بغداد من أربعة
عشر[28] الى عشرة ألوية[29] .

١ - ثورة الدغارة وتشكيل لواء الحلة عام ١٨٧٠م:

عانت مدن الفرات الأوسط حالها حال المدن العراقية الأخرى من السياسات القمعية لولاة بغداد الذين فشلوا في إتباع سياسة لكسب معظم العشائر من خلال توطينها وبالتالي استقرارها، بل العكس من ذلك اتبعوا سياسة تقوم على بث أو تأجيج النزاعات والخلافات الداخلية بين تلك العشائر[30] كما استخدموا القوة العسكرية ضد تلك العشائر[31] وخاصة في حالة عدم دفع تلك العشائر الضرائب والرسوم، فتتعرض إلى حملات عسكرية يتم خلالها مصادرة أملاكها بالقوة[32] كما حدث حينا امتنعت عشائر عفك[33] عن دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها التي كانت تثقل كاهل الفلاحين، فأرسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية مؤلفة من (٣٨٠) جندي بقيادة عدد من الضباط الأتراك، وبإشراف من توفيق باشا (ابن أخت مدحت باشا) متصرف لواء الديوانية الذي كان مقره في الحلة[34] وقد عسكرت تلك القوات في عفك ونتيجة لعدم توافق الطرفين حدثت اشتباكات عسكرية بين عشائر عفك والدغارة من جهة، والقوات العثمانية من جهة أخرى، كان من نتائجها مقتل متصرف الديوانية توفيق بك، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع في تلك المناطق وبالتالي استدعى تدخل مدحت باشا والي بغداد للسيطرة عليها[35] وكانت أولى إجراءات مدحت باشا هو إرسال خطاب مستعجل إلى الحكومة العثمانية في اسطنبول أوضح فيه الأوضاع في لواء الديوانية، مبينا انه تم تعيين متصرفاً جديداً للواء هو فهد باشا السعدون، لأنه كان على علم ودراية بأحوال العشائر في اللواء[36] وبهذا الصدد أشار الواعظ قائلاً: «وفي زمن الوالي الأسبق مدحت باشا اتخذت الديوانية مركز لواء وحدث أن المتصرف كان قد استصحب معه مفرزة من الجنود النظامية لأجل القيام فهاجمته العشائر وقتلته مع القسم الأعظم من جنود المفرزة، الأمر الذي حدى بالمشار إليه مدحت باشا إلى تأديب المتجاسرين بالذات، حيث استصحب معه قوة عسكرية كاملة فقصد الديوانية وهناك بعد أن أجرى التحقيقات واعدم بعض رؤساء العشائر ...، وأصلح لواء الديوانية، اضطر إلى إعادة مركز اللواء الى الحلة[37]

وبعد القضاء على حركة العشائر في الدغارة أوائل عام ١٨٧٠ م قرر مدحت باشا إنزال درجة الديوانية الإدارية من لواء إلى قضاء كان الهدف من وراءه التقليل من شأن المدينة

الإداري بسبب الأحداث التي وقعت في بعض مناطقها عام 1869م وهي ما يطلق عليها (ذبحة المتصرف)[38] ما بين القوات الحكومية العثمانية بقيادة والي بغداد مدحت باشا وعشائر عفك والدغارة[39] وهناك من يرى أن مدحت باشا أراد أن يجعل من الحلة مركزاً للواء كبير، وذلك لازدياد أهميتها الاقتصادية نظراً لسعة أراضيها الزراعية وازدهار تجارتها مع المناطق المجاورة، وبالتالي ارتفاع حجم الضرائب المتأتية لخزينة الدولة[40] وكان أول متصرف يعين للواء الحلة هو مظهر باشا(متصرف لواء السليمانية السابق) في حزيران ١٨٧٠م[41] وقد ضم لواء الحلة بالإضافة إلى قضائي الحلة والديوانية كل من قضائي الشامية، والسماوة[42]ولم يكن لقضاء الحلة أي نواح حتى عام ١٨٧١م حينها تم استحداث ناحية المدحتية في عهد الوالي مدحت باشا[43] وهي تقع جنوب قضاء الحلة وتحدها ناحية الدغارة ضمن لواء الديوانية[44] .

٢- إلحاق كربلاء[45] ولواء الحلة:

وفي عام ١٨٧٤م شهد لواء الحلة تغيراً في تقسيماته الإدارية إذ تم إضافة عدد من الوحدات الإدارية إليه وهي أقضية كربلاء والنجف[46] والهندية، بعد قرار الحكومة العثمانية إنزال درجة لواء كربلاء الإدارية إلى قضاء وكان ذلك لسببين مهمين هما [47] الضائقة المالية التي شهدتها الدولة العثمانية آنذاك، لذلك قررت الحكومة العثمانية إجراء تقليص في التقسيمات الإدارية من خلال إلغاء أو دمج أو إنزال بعض الوحدات الإدارية في الدولة، من اجل توفير بعض الأموال التي كانت مخصصة لتلك الوحدات، ورفع الضغط عن خزينة الدولة. الفساد المالي في إدارة لواء كربلاء فقد اتهم متصرف كربلاء وعدد من موظفيه بإنفاق الأموال المخصصة اللواء هباء، لذلك شكل مجلس شورى الدولة في اسطنبول لجنة لتقصي الحقائق أرسلت إلى ولاية بغداد، وقد أجرت تلك اللجنة تحقيقاً تم على أثره إصدار قرار من قبل مجلس شورى الدولة يقضي بتحويل عدد من ألوية ولاية بغداد ومنها كربلاء إلى أقضية بسبب الفساد المالي والإداري المستشري فيها. ومن الجدير بالذكر أن جميع الوحدات الإدارية التي كانت ترتبط بلواء كربلاء قد ربطت إدارياً بلواء الحلة - قضاء كربلاء بنواحيه الثلاث، وقضاء الهندية ومعه ناحيتين، وقضاء النجف الأشرف[48] ولم يدم الارتباط الإداري لأقضية كربلاء والنجف الأشرف والهندية طويلاً بلواء الحلة فسرعان ما انفك هذا الارتباط عام ١٨٧٦م، إذ لم يحقق ربط كربلاء بلواء الحلة أي نتائج ايجابية، فقد أوضحت ولاية بغداد في كتابها المرسل إلى الحكومة العثمانية في 4 شباط ١٨٧٦م أن إلغاء لواء كربلاء إدارياً وضمه إلى لواء الحلة كان ذو نتائج سلبية وذلك للاختلاف الواضح بين كربلاء والحلة من حيث بنية المنطقة، كما أشارت الولاية في كتابها إلى ورود عدد من الشكاوى من قبل الزائرين إلى كربلاء

بسبب الارتباط الإداري الجديد، مؤكدة على أن إدارة كربلاء والنجف والهندية كلواء واحد كان ضروريا جدا لما تمثله تلك المناطق من أهمية دينية خاصة، إضافة إلى أن متصرف رف الحلة كان غير قادر على تمييز الاختلافات الموجودة بين كربلاء والحلة وكيفية التصرف معها[49]

لذلك طلبت ولاية بغداد من الحكومة العثمانية إعادة تشكيل لواء كربلاء مرة ثانية، واقترحت تعيين راشد أفندي ناظر رسومات ولاية بغداد متصرفاً عليها بسبب معرفته الجيدة بكربلاء لأنه كان يعمل فيها سابقاً[50] وبعد مناقشة الموضوع في وزارة الداخلية في اسطنبول تمت الموافقة على ذلك وصدرت إرادة سلطانية عام 1876م بتحويل كربلاء إلى لواء وتعيين راشد فندي متصرف [51] .

3- إنزال درجة الحلة إلى قضاء وربطها إدارياً بلواء الديوانية 1894 -1917.

اختلفت الآراء في تحديد تاريخ دقيق لنقل مركز اللواء من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية وبمعنى آخر إنزال درجة الحلة الإدارية من لواء إلى قضاء، إذ حدد احد الباحثين عام ١٨٩١م تاريخاً لذلك النقل[52] خورى باحث آخر انه حدث في عام ١٨٩٢م[53] وأشار ثالث إلى عام ١٨٩٣م، وهناك من لم يحدد عام معين واكتفى بالقول أن النقل تم في عهد الوالي حسن رفيق باشا (١٨٩١ – ١٨٩٦م)[54] سبب ذلك الاختلاف يكمن في استخدام الدولة العثمانية آنذاك تقويمين في آن واحد هما التقويم المالي – الرومي، والتقويم الهجري في معظم مؤسساتها أو دوائرها الرسمية كتحرير الكتب والمعاملات الرسمية وجباية الضرائب وغيرها من الأمور، لذلك نجد أحياناً أن بعض الوثائق والمطبوعات العثمانية كانت تصدر بالتاريخ الهجري، والبعض الآخر منها كان يصدر بالتاريخ المالي – الرومي، أو التاريخين معاً. أن مسالة مركز اللواء من الحلة إلى الديوانية قد طرحت منذ منتصف عام ١٨٩٣م ونفذت أواخر هذا العام وهذا ما أكدته الوثائق العثمانية الواردة في هذا الكتاب، وبالتالي يمكن القول أن النقل دخل حيز التنفيذ أوائل عام 1894م، وبهذا فأن التقسيمات الإدارية للواء الحلة شهدت تغييراً مهماً عام ١٨٩٤م، تمثل بإصدار قرار من قبل الحكومة العثمانية في أسطنبول بنقل مركز لواء الحلة من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية وصار اللواء يعرف بلواء الديوانية.

نبذة عن الجهاز الإداري في مركز لواء الحلة:

كان الجهاز الإداري للواء بموجب قانون الولايات العثماني الصادر في عام 1864م يتشكل من:

1- المتصرف: نصت المادة (٢٩) من قانون الولايات الصادر في عام 1864م على أن يشرف موظف كبير يدعى المتصرف على رأس الجهاز الإداري في اللواء، يتم تعيينه بموجب فرمان

يصدره السلطان العثماني[55] علماً أن قانوني إدارة الولايات العمومية لعام 1871م، وعام 1913 لم يحددا بالضبط الجهة الرسمية التي تقوم بتعيين المتصرفين، لذا فإن متصرفي الألوية في ولاية بغداد كانوا غالباً ما تصدر أوامر تعيينهم وعزلهم من قبل وزارة الداخلية في اسطنبول[56] وإن من ابرز مهام المتصرف الإشراف على أمور الإدارة المدنية والمالية والأمنية في اللواء، وتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تبلغ إليه من قبل والي بغداد وهو مسوؤله المباشر، وتنفيذ الأحكام الجزائية والحقوقية التي تصدرها المحاكم ضمن لوائه، وترؤوس مجلس إدارة اللواء وتعيين أوقات انعقاده، وتعيين انعقاد مجالس الإدارة في أقضية ونواحي اللواء، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس الإدارية والتي تقع ضمن نطاق صلاحياته، وحفظ الأمن والنظام في اللواء[57]

إذ كان المتصرف يدير شؤون اللواء من بناية حكومية تدعى (حكومت قوناغى)، أي دار الحكومة، وموقعها في مركز اللواء. وفي لواء الحلة كان مقر الحكومة في الجانب الشرقي من المدينة ثم نقل في عام ١٨٨١م إلى الجانب الغربي بعد بناء مقر جديد للمتصرفية[58] وللمتصرف معاون وهو قائممقام قضاء مركز اللواء[59] ويعاون المتصرف في الأمور العامة، إلا أن منصب معاون الوالي ألغي في مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر للميلاد[60] أما راتب المتصرف فكان يحدد وفقاً لدرجة أو صنف اللواء، وبها أن لواء كربلاء صنفه كان من الدرجة الثانية. وفي عام ١٩٠٩م خفض راتب متصرف لواء كربلاء من (7500) قرشاً إلى (6000) قرشاه)، مع إضافة مخصصات مالية قدرها (١٠٠٠) قرشاً[61] وفي أواخر عام 1915م خفض راتب المتصرف من الصنف الثاني إلى (٥٠٠٠) قرشاً[62] وممن شغل وظيفة متصرف لواء الحلة بين عامي1870 – ١٨٩٣م[63] كل من مظهر باشا في عام ١٨٧٠م[64] ومحمد رشيد باشا في عام ١٨٧١م، ومراد أفندي العزي في عام ١٨٧٢م، وشبلي باشا العريان (مرة ثانية)[65] بين عام ١٨٧٢[66] ١٨٧٥م، ومخلص باشا (وكالة) في عام ١٨٧٥م[67] ومحمد باشا الباباني بين عامي ١٨٧٥ – ١٨٧٨م، واشرف باشا بين عامي ١٨٧٩ – ١٨٨٠م[68] وصالح بك في عام ١٨٨١م[69] وعبد الغني باشا في عام ١٨٨٢م، ومحمد باشا الباباني (مرة ثانية) في عام ١٨٨٣م، ومحمد رشيد باشا (مرة ثانية) بين عامي 1884 - ١٨٨٥م، صالح بك النفطجي في عام ١٨٨٦م، وزكي أفندي في عام 1886م، ويحيى نزهت بك بين عامي ١٨٨٨ – ١٨٩١م[70] وصالح باشا في عام ١٨٩١م)، ومحمود بك في عام ١٨٩١م، وجلال بك منذ شهر حزيران ١٨٩١م)، وعبد القادر باشا (وكالة) في عام ١٨٩٢م، وعلي[71] رضا بك[72] منذ ١٨٩٢ وحتى نقل مركز اللواء من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية أواخر عام ١٨٩٣م. وكان متصرف لواء الحلة قد اضطلع بمهام أخرى كان من بينها قيادة القوات العسكرية سواء كانت من الجيش

أو الضبطية (الجندرمة)، لتحصيل الضرائب من عشائر اللواء وملحقاته، وجمع الإعانات المالية لإنشاء بعض المشاريع الخدمية في اللواء. وقد شهد لواء الحلة عدد من الأعمال المهمة في عهد بعض متصرفيه ففي عهد المتصرف مظهر باشا تم تفويض أو توزيع الأراضي الزراعية على أهالي الحلة، كما قام المتصرف مراد بك في تشرين الثاني ١٨٧٢م بفتح باب التبرع بالأموال لأهالي الحلة من اجل فتح مدرسة رشدية في المدينة[73] وفي عام ١٨٧٥م قام المتصرف شبلي باشا بجمع الضرائب من أهالي لواء الحلة، بمرافقة القوات العسكرية فاجبر الأهالي على دفع مبالغ مالية كبيرة قدرت بحوالي (١٠٠٠) كيسا[74] وفي عام ١٨٨١م قام المتصرف محمد رشيد باشا بإنشاء بناية كبيرة ذات طابقين في الجانب الكبير من مدينة الحلة وقد اتخذها مركزاً إدارياً للمتصرفية بعد أن نقل إليها كل الدوائر الحكومية التي كانت في الجانب الشرقي من المدينة[75].

2- النائب (القاضي): يعين في اللواء بعد إجراء امتحان له من قبل المشيخة الإسلامية في اسطنبول التي لها حق عزله من منصبه أيضاً، مهمته النظر في المسائل التي تتعلق بقضايا الإرث والوصايا والزواج والطلاق وتوثيق وتصديق المستندات[76].

3- المفتي: يشغل منصبه مدى الحياة، مهمته مساعدة القاضي وتبيان وجهة نظر الشريعة الإسلامية في شتى المعاملات الحقوقية.

4 - المحاسب (المحاسبه جي): وهو الشخص المسؤول عن الأمور المالية في اللواء وإدارة دائرة الحسابات فيه، وتنظيم حساباته العامة المتعلقة بالواردات والنفقات، يتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية في اسطنبول بترشيح من وزارة المالية، ويكون مسؤوله المباشر الدفتردار في مركز الولاية[77]

5 - مدير التحريرات (المراسلات): يتولى الإشراف على المكاتبات الرسمية للواء، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها، يعين مباشرة من الحكومة العثمانية المركزية، يرأس دائرة قلم التحريرات، وله معاون يساعده في أداء أعماله[78] .

الجهاز الإداري في قضاء الحلة:

تالف الجهاز الإداري في قضاء الحلة من:

1 - القائممقامون:

القائممقام هو اكبر موظف إداري في القضاء، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في اسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو المتصرف، وهو المسؤول عن الأمور المدنية والمالية والأمنية في وحدته الإدارية، كما عليه تنفيذ جميع أوامر الدولة وتعليماتها التي ترده من متصرفية اللواء التابع له [79] .

وكان مقر إدارة القائممقام يقع في مركز القضاء ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى (السراي)، وأن راتب القائممقام قد خدد أيضاً حسب الصنف أو الدرجة الإدارية للقضاء، ففي مطلع القرن العشرين بلغ (٢٥٠٠) قرشا لقائممقامي أقضية الصنف أو الدرجة الأولى، و(١٧٥٠) قرشاً لقائممقامي أقضية الدرجة الثانية، و(١٢٥٠) لقائممقام ي الدرجة الثالثة[80]وفي أواخر عام 1915م كان رائب قائممقام الصنف الأول (٣٠٠٠) قرشا، والصنف الثاني (٢٢٥٠) قرشا، والصنف الثالث (١٥٠٠) قرشاً[81] .

وقد شغل وظيفة قائممقام قضاء الحلة بين عامي ١٨٩٤ - ١٩١٧م، عدد من القائممقامين، وكان من بينهم [82] عارف حكمت الالوسي في عام ١٨٩٤م، وراقم أفندي وكالة في عام ١٨٩٤م، وشوكت الالوسي بين عامي ١٨٩٥ - ١٨٩٧م، واحمد بك الربيعي (وكالة) في عام ١٨٩٨م[83] و خليل راسخ أفندي في عام 1898 م [84] وشوكت بك (مرة ثانية)[85] في عام ١٩٠٠م[86] وخيري أفندي بين عامي ١٩٠١ - ١٩٠٣م[87] وصالح خلوصي باشا بين عامي 1905 - 1906م، ومحمد علي بك في عام ١٩٠٧م، وإسماعيل أفندي في عام ١٩٠٩م، ونهاد أفندي بين عامي 1910 – ١٩١١م[88] وراشد باشا منذ أواخر شهر آب ١٩١١م[89] وحتى أواخر شهر تشرين الأول ١٩١١م[90] وراسم بك[91] في أواخر شهر تشرين الأول ١٩١١م[92] والحاج نامق أفندي في أيار ١٩١٢م[93] وراسم بك[94] مرة ثانية في أواخر كانون الأول ١٩١٢م، وحتى شهر حزيران ١٩١٤م، ورفعت أفندي منذ شهر حزيران ١٩١٤م[95] وخالد بك في شهر أيلول ١٩١٥م[96] وسلتان بك منذ أواخر عام 1915م[97] واحمد تركي أفندي بين عامي 1916 – ١٩١٧م[98]

2-النائب (القاضي):

مهامه كمهام قاضي اللواء

٣- مدير المال:

وهو الموظف المختص بالية القضاء وتسوية حساباته الرسمية من واردات و نفقات، ويكون مسؤولا أمام محاسب اللواء الذي يعطي تعليماته وأوامره إلى مدير مال القضاء عن طريق المتصرف فالقائمقام. يتم تعيين مدير المال من قبل والي ولاية بغداد[99]

4- كاتب التحريرات:

مهمته إدارة أمور المكاتبات الرسمية في القضاء[100] وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها، والالتزام بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر قائممقام القضاء. ومن الجدير بالذكر انه منذ مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر للميلاد لم يعد لقضاء المركز جهاز إداري خاص به، كا

أن منصب قائممقام قضاء المركز ألغي وصارت وظائف وسلطات ذلك القائممقام منوطة بالمتصرف مباشرة[101] .

الخاتمة.

بعد التعمق بقراءة البحث بصوره دقيقه لابد من الوقوف على ابرز النتائج التي خرج بها الباحث وهي.

-وثائق الارشيف العثماني من اهم الوثائق الموجودة على مستوى العالم بشكل عام لما تحتويه من حقائق لم تكشف الى الان.

-تغيير التسلسل الاداري لمدينه الحلة حسب القوانين والانظمة الصادرة من الباب العالي وذلك تبعا لمصلحه الدولة العثمانية والتحديات الخارجية.

-كرسي عن منطقه الفرات الاوسط واضمنها مدينه الحلة العديد من النزاعات العشائرية وقد استخدمت الدولة العثمانية عدة اساليب لإخضاعها ومنها اعطاء الاقطاعات لزعماء العشائر او قمعهم بالقوة.

-تعدد الحكام لمدينه الحلة بشكل متكرر يوضح حقيقه التخبط الذي تمر به الدولة العثمانية جراء الاخطار الخارجية وعدم مركزيه القرار الخاصة بها.

-نفور الكثير من الناس في مدينه من السياسة العثمانية بسبب الضرائب الباهظة آنذاك.

- عدم الاهتمام من قبل الولاة العثمانيين بسبب انعدام الثقة المتبادلة بينهم والوعود الكاذبة.

الهوامش:

[1]) الحلة: قضاء يرتبط بلواء الديوانية، ولاية بغداد، تشكل إدارياً في عام 1869م. وفي عام 1870م رفعت درجتها الإدارية إلى لواء يرتبط بولاية بغداد. ثم خفضت درجتها الإدارية إلى قضاء مرتبط بلواء الديوانية في عام ١٨٩٤م. يحد القضاء من جهة الشمال لواء كربلاء، ومن الشرق قضاء الجزيرة، ومن الجنوب قضائي الديوانية والشامية، ومن الغرب قضاء الهندية. بلغت مساحة قضاء الحلة في أواخر ثانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٣٠٠٠) كم . والحلة بكسر الحاء وتشديد اللام، لها عدة معاني فهي تعني القوم النزول وفيهم كثرة، وشجر شائك أصغر من العوسج، وعلم لعدة أماكن منها حلة بني مزيد. وكانت الحلة تسمى الجامعين وكان أول من عمرها ونزلها الأمير سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي، ومن هنا فأن مدينة الحلة سميت بذلك الاسم لأن بني مزيد حلوا فيها فصارت حلتهم أي محلتهم ومجلسهم ومجتمعهم وكان ذلك في عام 495هـ / ١١٠٢م بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (١٠٢٤٧) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٣٥٦٦٢) نسمة. تقع المدينة فلكياً بين خط الطول 18،30،44 شرقاً، ودائرة العرض ٣٥،٣٢،٢٨ شالا. صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف .

2). بلغ عدد القرى الملحقة بالقضاء في عام 1911م (44) قرية. ينظر: يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، القسم الأول، ط1، المطبعة الحيدرية، (النجف الأشرف: ١٩٦٥)، ص ١؛ سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ - 1336 هـ / 1864 – ١٩١٨م)، الدار العربية للموسوعات، ط1، (بيروت: ٢٠١٨)، ص 167.

[2]) استخدم مصطلح الايالة عند الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر للميلاد بشكل رسمي للدلالة على اكبر وحدة إدارية في الدولة. أما مصطلح الولاية فاستخدم رسمياً في عام 1864م عندما صدر قانون الولايات العثماني وتقرر بموجبه استخدام الولاية وترك مصطلح الايالة. ينظر: فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٤٩ - ٥٠.

[3]) علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق 1750 – ١٨٣١م، دار الحرية للطباعة، (بغداد) 1975، ص ٢٦٨.

[4]) رنا عبد الجبار حسين الزهيري، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ (١٨٣١ -١٨٤٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٩ -٣٠.

[5])أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، (استانبول: 1999)، ص295.

[6]) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869- 1917، ط2، الشؤون الثقافية، (بغداد: 2001)، ص68.

[7])السماوة: قضاء يرتبط بلواء الديوانية، ولاية بغداد، تشكل إدارياً في عام 1869م. وفي أواخر عام ١٨٦٩م ارتبط القضاء إداريا بلواء الحلة بعد إنزال درجة لواء الديوانية إلى قضاء. أعيد ارتباطه إدارياً مرة ثانية بلواء الديوانية في عام ١٨٩٤م. يحد القضاء من جهة الشمال قضاء الديوانية، ومن الشرق والجنوب الشرقي ولاية البصرة (لواء المنتفك)، ومن الجنوب الغربي بادية الشام، ومن الشمال الغربي قضاء الشامية. بلغت مساحة قضاء الساوة في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٧٥٠٠) كم. سميت بالسماوة لأنها أرض مستوية لا حجر فيها. بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (٢٣٩٢) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٧٤٨٠) نسمة، وقد صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (٢). يقع القضاء فلكياً بين خط الطول 45،17 شرقا، ودائرة العرض ٣١،١٨ شمالا ينظر : سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، وداي العطية، تاريخ الديوانية قديمًا وحديثا، المطبعة الحيدرية، (النجف: ١٩٥٤)، ص40.

[8]) الديوانية: قضاء وهو مركز لواء الديوانية. تشكل إدارياً في عام 1869م. يحد القضاء من جهة الشمال أقضية الحلة والجزيرة وكوت الامارة، ومن الشمال الغربي أيضاً قضاء الحلة، ومن الشرق لواء المنتفك، ومن الجنوب قضاء السماوة، ومن الجنوب الغربي بادية الشام. بلغت مساحة قضاء الديوانية في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٦٠٠٠) كم . بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام 1891م حوالي (٢٩١٩) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٣٧٨٨) نسمة . صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م

بالصنف (١). يقع القضاء فلكياً بين خط الطول 44،56 شرقاً، ودائرة العرض 31،59 شمالاً: ينظر سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص203-204.

[9]) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٨٠.

[10]) فاضل بيات، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

[11]) في أواخر عام ١٨٥٠م هجم كريدي آل ذرب رئيس قبيلة الخزاعل على القلاع الحكومية في الجانب الغربي لمدينة الديوانية، فهدمها واستولى على تجهيزاتها من الأسلحة بما فيها المدافع ، ورداً على ذلك جهز نامق باشا قائد الجيش العثماني السادس حملة عسكرية عام ١٨٥١م ضد الخزاعل تمكن خلالها القائد من إلقاء القبض على كريدي آل ذرب وعدد آخر من شيوخ القبيلة وتم نفيهم إلى اسطنبول ينظر: عباس العزاوي، المصدر السابق، ص ٩٠.

[12]) الشامية: قضاء يرتبط بلواء الديوانية، ولاية بغداد، تشكل إدارياً في عام 1869م. وفي أوائل عام ١٨٧٠م (ارتبط قضاء الشامية إدارياً بلواء الحلة بعد إنزال درجة لواء الديوانية إلى قضاء. أعيد ارتباطه إدارياً مرة ثانية بلواء الديوانية في عام 1894م. يحد القضاء من جهة الشمال قضاء الهندية، ومن الشرق قضاء الديوانية، ومن الجنوب قضاء السماوة، ومن الجنوب الغربي بادية الشام، ومن الغرب قضاء النجف. تعددت الآراء حول تسميتها فيمكن القول أن التسمية قد تكون مشتقة من كلمة (شوميا) «وهي موضع في بقعة الكوفة نزله جيش مهران لمحاربة المثنى والمسلمين قالوا شوميا هي موضع دار الرزق بالكوفة»، على اعتبار أن تسمية الشامية كانت تطلق على منطقة جغرافية تمتد حدودها إلى مشارف مدينة الكوفة، وهناك من يرى أن التسمية جاءت بسبب انقطاع مياه نهر الفرات عن الشامية في القرون المتأخرة حتى أوائل القرن التاسع عشر، فصارت أراضيها قفراء جرداء، ولم يكن هناك نهر يفصل بينها وبين بادية الشام، لذلك أطلق عليها العامة اسم الشامية، وقيل أيضاً أن الشامية سميت بذلك لنزوح قبائل متعددة إليها من أطراف بادية الشام والجزيرة، لخصوبة أرضها ووفرة مياهها وتربتها وكثرة إنتاجها وجودته. بلغت مساحة قضاء الشامية في أواخر ثانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٤٥٠٠) كم . صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). قدر عدد سكان القضاء في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد بحوالي (٦٥٠٠٠) نسمة. يقع القضاء فلكياً بين خط الطول ٤٢،١٨ شرقاً، ودائرة العرض 31،51 شمالاً. ينظر: بان راوي شلتاغ الحميداوي، الشامية في سنوات الاحتلال البريطاني المباشر ١٩١٧ – ١٩٢٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص .٢٦٣ - ٢٦٤سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص 236-264•

[13]) سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية في العهد العثماني الأخير ١٨٥١ - ١٩١٧م دراسة لتاريخها الإداري في ضوء السالنامات العثمانية، دار المدينة الفاضلة، ط1، (د.م: ٢٠١٢)،ص56.

[14]) علي هادي عباس المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر 1869 – ١٩١٤، منشورات بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص10-11.

[15]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٦٩ هـ، دفعة 7، دار الطباعة العامرة، ص ٧٧.

[16]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٠ هـ، دفعة 8، دار الطباعة العامرة، ص : الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧١ هـ، دفعة 9 ، دار الطباعة العامرة، ص 73.

[17]) الهندية: قضاء يرتبط بلواء كربلاء، ولاية بغداد تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م واحتفظت المدينة بدرجتها الإدارية حتى نهاية الحكم العثماني للعراق. يحدها من جهة الشمال قضاء كربلاء، ومن الشرق قفة حلة الجنوب والجنوب الشرقي قضاء الشامية، ومن والجنوب والغرب قضاء النجف الاشرف. سميت بذلك لوقوع أراضيها على ضفتي نهر الهندية الذي انفق على حفره المهراجا الهندي آصف الدولة جد النواب إقبال الدولة عام ١٧٩٣م لإيصال الماء إلى مدينة النجف الاشرف فنسبت إليه. بلغت مساحة قضاء الهندية في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٨٦٠٠) كم . بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (٣٢٢٤) نسمة. ينظر: فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري ١٧٩٩ – ١٩٢٠، ج١، دار الأرقم للطباعة، (الحلة: ٢٠٠٧)، ص؛ سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص 450-451.

[18]) الدغارة: ناحية ملحقة بقضاء المركز في لواء الديوانية، ولاية بغداد. استحدثت إدارياً في عام ١٨٦٩م. هناك رائيين في تسميتها الرأي الأول أنها جاءت من صفة (الدغار) التي أطلقت على النهر وهي تعني الدفاع لأن النهر يدفع السد الذي يقام عليه ويجرفه لتدفق المياه بسرعة ثم أطلقت هذه الصفة اسماً للمدينة فقيل الدغارة. والثاني أن امرأة اسمها دغارة قامت بكري النهر إلا أن هذا الرأي ضعيف جداً. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص ١٩٣ – ١٩٤. (١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٢ هـ، دفعة 10، دار الطباعة العامرة، ص ١٠٧. (٢) كما أشارت تلك السالنامة أيضاً إلى أن مركز لواء خراسان كان في مدينة بعقوبة، ومركز لواء المنتفك كان في مدينة سوق الشيوخ. ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٣ هـ، دفعة 11، دار الطباعة العامرة، ص٧٠؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٤هـ، دفعة ١٢، دار الطباعة العامرة، ص ص ٧٨، ١٢١.

[19]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٦ هـ، دفعة 14، دار الطباعة العامرة، ص79.

[20]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٦٨هـ، ص ٧٤؛ محمود بن سلطان بك الشاوي، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، العدد 6، 7شباط / آذار ١٩٨١، ص ٧٢.

[21]) س موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق، عصام محمد الشحادات، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ٢٠٠٢)، ص ٢٥٣.

[22]) جون أشر، مشاهدات جون أشر في العراق، ترجمة جعفر خياط، في رحالة أوربيون في العراق، ط1، دار الوراق للنشر، (لندن: ٢٠٠٧)، ص 166

[23]) ليكلاما آينهولت، رحلة آينهولت الهولندي إلى العراق سنة 1866 – ١٨٦٧، ترجمة مير بصري،

تحقيق وتقديم طارق نافع الحمداني، ط1، دار الوراق للنشر، (لندن: ٢٠١٢)، ص ٢٠٩

[24]) مدحت باشا (١٨٢٢ – ١٨٨٣م) ولد في اسطنبول ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة، ثم واليا على نيش في بلغاريا، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار واليا على الطونة في عام ١٨٦٤م ثم واليا على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ – ١٨٧٢م). شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦م، عين واليا في سوريا للمدة (١٨٧٩ – ١٨٨٠م)، ثم واليا على آيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦م) أنهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣م. لمزيد مطبعه سي، (استانبول: ١٣٢٥). من التفصيل ينظر: علي حيدر مدحت، مدحت باشا، حيات سياسه سي، خدماتي، منفا حياتي، هلال مطبعة سي(استانبول،1325) .

[25]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٦ هـ، دفعة 14، دار الطباعة العامرة، ص79.

[26]) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٤ هـ، ص ١٢١.

[27]) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج4،مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ٢١٣٢، أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود علي عامر، قدمت له وعلقت عليه سمر بهلوان، ط1، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ٢٠٠٨)، ص2132.

[28]) كانت ايالة بغداد تضم أربعة عشر لواء هي: بغداد، خراسان (بعقوبة)، الدليم، البصرة، الموصل، العمارة، سامراء، بدرة، خانقين، رواندوز، السليمانية، شهرزور، وكربلاء، والديوانية. ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ٥١٢٨٦، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

[29]) بغداد، وشهرزور، والسليمانية، والموصل، والدليم، والبصرة، والعمارة، والمنتفك، وكربلاء، والديوانية. ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 116.

[30])BOA, I. DH, 14081, 21 C., 1267.

[31])BOA, I. DH, 579 / 10335, 2, 20 RA, 1285

[32]) BOA, L. DH, 1 1081, 21 C,, 1267) .

[33]) عفك : ناحية ملحقة بقضاء المركز في لواء الديوانية، ولاية بغداد. استحدثت إدارياً في عام 1895م. سميت بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن تلخ بن شمران بن خليفة أحد شيوخ قبيلة شمر، وكان محمد في صغره يتعلم المصارعة فاخذ يصارع أقرانه ويتغلب عليهم فلقب بالعفاج أي يضغط أو يعصر من يصارعه، وقد ورث محمد العفاج أراضي زراعية في تلك المنطقة فسميت باسمه العفاج وبمرور الزمن تحول تسمية عفاج إلى عفج (عفك). قدر عدد سكان الناحية من أبناء العشائر في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد بحوالي (٩٠٠٠) نسمة. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص" 323.

[34]) حمود الساعدي، صحائف مطوية من تاريخ العراق القريب (ثورة عفك والأقرع في أيام ولاية مدحت باشا)، مجلة العدل النجفية، السنة الخامسة، آب 1965، ص .٣٢٣ (

[35]) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد، 1955)، ص ١٧١.

[36]) فهد بن علي بن ثامر السعدون من أمراء مشيخة المنتفق، عين متصرفاً للواء الديوانية في أيلول 1869م أثناء حوادث حركة الدغارة، وبقي في منصبه لمدة خمسة أشهر حتى شباط ١٨٧٠م. ينظر: الزوراء، العدد ١٦، ٢٢ جمادى الأخرى ١٢٨٦ هـ؛ الزوراء، العدد ٣٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ.

[37]) سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثاني 1865 – 1917م، المدينة الفاضلة، ط1، بغداد: 2015)، ص64.

[38]) مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، عين بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه، إبراهيم الواعظ ، مطبعة الاتحاد، (الموصل: ١٩٤٨)، ص ٢٤٨ (

[39]) لمزيد من التفصيل حول تلك الحركة ينظر : يوسف كال بك حتاته وصديق الدملوجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته، ط1 ، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٢)، ص ٢٢٦ - ٢٢٩؛ عبد م حسين عبد الشباني، أضواء على حركة الدغارة ضد العثمانيين ١٨٦٩م، ط1، (بغداد: ٢٠١١).

[40]) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص 13.

[41]) تقويم وقايع، العدد ١٢٣٨، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧ هـ (

[42]) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٩١ هـ، دفعة ٢٩، ص ٢٥٥.

[43]) سميت بتلك التسمية نسبة والي بغداد مدحت باشا لأنها تأسست في عهده، وقد تغير اسمها إلى الممدوحية في عام ١٨٩٢م. ينظر: الوثائق الخاصة بالمدحتية في هذا الكتاب، وأيضاً: عاد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، دار الحكمة لطباعة والنشر، (بغداد: ١٩٩٢)، ص ٣٢١؛ عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ٨، ص ١١٨.

[44]) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٩، سنة هجرية ١٣٢٣، وسنة مالية ١٣٢١، مطبعة ولا يتده طبع اولمنشدر، ص 345

[45]) كربلاء: مدينة مركز لواء يرتبط بولاية بغداد، تشكل إدارياً في عام 1869م. وفي عام ١٨٧٤م خفضت درجتها الإدارية إلى قضاء مرتبط إدارياً بلواء الحلة، ولاية بغداد، وفي عام ١٨٧٦م أعيدت لها درجتها الإدارية كلواء مرتبط بولاية بغداد. يحد اللواء إدارياً من جهة الشمال الغربي قضاء الدليم، ومن الشال قضاء الكاظمية، ومن الشرق والجنوب الشرقي لواء الديوانية، ومن ا لغرب والجنوب الغربي بادية الشام. يقع اللواء فلكيا بين خطي الطول 40،35 - ٤٢،٢٥ شرقاً، ودائرتي العرض ٣١ - ٣٢،٥٥ أقوام مختلفة، فقد سميت بـ (كلاب آل) عند الآراميين والاشوريين وتعنى حرم الإله، كما سميت (كرب ايلا)، (كربلانو)، (كربلة)، أما التسمية العربية لها فهي (كربلا – كربلاء) فقد أختلف اللغويون والبلدانيول في تسمية كربلاء بهذا الاسم، فمنهم من ذهب إلى أن اسمها عرب مشتق من (الكربلة) وهي الرخاوة، وذلك إشارة إلى طبيعة أرضها، ومنهم من قال أن اسمها أصله سامي ماخوذ من الآرامية أو الدبلية، ولعل هذا الرأي اقرب إلى الصواب لأن الساميين سكنوها وأطلقوا عليها أسماءهم شأن المدن القديمة، وكان اسم

كربلاء الأصلي في صدر الإسلام (كربلا)، بدون الهمزة التي أضيفت فيها بعد في الشعر العربي بلغت مساحة لواء كربلاء في أواخر ثانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٢٣٠٠٠) كم . بلغ تقدير عدد سكان اللواء في عام ١٨٩١م حوالي (١٦١٨٨) نسمة. ينظر : عبد الحسين الكليدار، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء، حققه عادل الكليدار، مطبعة الإرشاد، (بغداد: د. ت)، ص ٥ – 6؛ جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج ١، ط ٢ ، (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٢٤٤ – ٢٤٥؛ سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص 376 – ٣٧٧.

[46]) النجف الأشرف: «قضاء يرتبط بلواء كربلاء، ولاية بغداد، استحدث إدارياً في عام 1869م واحتفظ القضاء بدرجته الإدارية حتى نهاية العهد العثماني. يحد القضاء من جهة الشمال قضاء كربلاء، ومن الشرق قضائي الهندية والشامية، ومن الجنوب والغرب بادية الشامية. والنجف لغة يعني مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد، ويكون في بطن الوادي، وقد يكون ببطن من الأرض، جمعه نجاف، أو هي ارض مستديرة مشرفة على ما حولها. والنجف محركة التل. وبهاء المسناة، ومسناة بظاهر الكوفة تمنع ماء السيل أن يعلو مقابرها ومنازلها، ونجفة الكثيب». وبهذا فأن التسمية يراد بها الأرض المرتفعة أو التي فيها غلظ . وقيل في اسمها أيضاً أن النجف كان جبلاً عظيماً وهو الذي قال عنه ابن نوح الله ساوي إلى جبل يعصمني من الماء، ولم يكن على وجه الأرض جبل منه فأوحى الله إليه... يا جبل أيعتصم بك مني فتقطع قطعاً إلى بلاد الشام وصار رملاً دقيقاً، وصار بعد ذلك بحراً عظيماً وكان يسمى ذلك البحر (ني) ثم جف بعد ذلك فقيل (ني جف) فسمي بـ (نيجف) ثم صار بعد ذلك يسمونه نجف لأنه كان اخف على ألسنتهم. بلغت مساحة قضاء النجف الاشرف في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد (٥٤٠٠) كم . بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (6385) نسمة. ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج3، مطبعة الغزي، (القاهرة: 1374 ه)، ص ص ١٩٧، ٤٠٢؛ جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ط٢، مطبعة الأضواء، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ١ ٩؛ سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص 444-445.

[47]) ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ – ١٨٧٦)، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، إشراف وتقديم زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، ط1، (بيروت ٢٠٠٨)، ص ٣٠٤ – ٣٠٥؛ سامي ناظم حسين المنصوري، التقسيمات الإدارية في لواء كربلاء 1843 - ١٩١٦م، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، مج ١٢، العدد ١، ٢٠١٣، ص ١٨٢.

[48]) ضم لواء الحلة في عام 1875م الوحدات الإدارية الآتية: قضاء الحلة و وتتبعه ناحية المدحتية، قضاء الديوانية وتتبعه ناحيتا الدغارة وال بدير، قضاء الشامية وتتبعه ناحية غاس، قضاء السماوة وتتبعه ناحية أبو جوارير، قضاء كربلاء وتتبعه نواح المسيب، وشفاثة، والرحالية، قضاء الهندية وتتبعه ناحيتا الكفل وطويريج، وقضاء النجف الأشرف. ينظر: سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢ هـ، دفعة 1، مطبعة ولايت بغداد، ص ص ١٠٨، ١١٢، ١١٣، 115، ١١٧.

[49]) ديلك قايا، المصدر السابق ٣٠٧ .

[50]) سامي ناظم حسين المنصوري، التقسيمات الإدارية في لواء كربلاء، ص ١٨٣.

[51]) المصدر نفسه، ص .١٨٣

[52]) حمد حسن ، علي مجيد، ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم التركي في العراق1800– 1917 وأثرهم في الشعر، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٠، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٨٣.

[53]) علي هادي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص 30.

[54]) محمود بن سلطان بك الشاوي، المصدر السابق، ص ٨٢.

[55]) الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج 1، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١ ه)، ص ٣٨٦.

[56]) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠١)، ص ١٨١.

[57]) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠١)، ص ١٨٢.

[58]) علي هادي عباس المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر 1869 – ١٩١٤، منشورات بيت الحكمة، ط1، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص ٧٩.

[59]) الدستور، مج١، ص ٣٨٧.

[60]) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٨٦ – ١٨٧.

[61]) تقويم وقايع، العدد ٢٤٠، برنجي سنة، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٧ هـ /31 مايس ١٣٢٥ ر.م.

[62]) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤ هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة ت قسم بمكتب امير دولة قطر الترجمة بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ١٠٤٢.

[63]) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٨ هـ، دفعة ٢٦، ص ١٦٩؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٩ هـ، دفعة ٢٧، ص ١٥٩؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٩٨هـ، اوتوز التنجي دفعه، استانبول، بكك مطبعة سي سنده، طبع اولمنشدر، ص ١٤٥؛ سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص 1304 هـ، دفعة ٤٢، در سعادت، محمود بك مطبعة سي، ص 431؛ سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥ هـ، قرق او جنجي دفعة، در سعادت، محمود بك مطبعة ، ٣٣٩؛ سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، دفعة 1، مطبعة ولايت بغداد، ص ١٠٩؛ بغداد ولايتي سالنامة سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٠، دفعة 4، مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفي ذهني بكدر، ص ١٤٠؛ بغداد ولايتي سالنامة سيدر، ١٣٠١ سنة هجرية سنة مخصوص، دفعة 5، ص ١٤٢؛ بغداد ولايتي سالنامة سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢، دفعة 6، ص ١١٦؛ سالنامة ولايتي بغداد لسنة 1303هـ، دفعة 7، ص ١١٥؛ سالنامة ولايت بغداد، ١٣٠٩ سنة هجرية سنة مخصوص در، دفعة 8، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر، ص ٢٣٦؛ بغداد سالنامة سي، سنة

هجرية 1310، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر، ص ١٩٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة 1311 هـ، ص ٢٠٢.

[64]) كان يشغل وظيفة متصرف لواء السليمانية. ينظر: تقويم وقايع، العدد ١٢٣٨، ١٨ ربيع الأول 1287هـ

[65]) شبلي باشا: درزي من لواء حوران المرتبط بولاية سوريا، لقب بشبلي العريان، وكان من الأشقياء وقطاع الطرق فتم إلقاء القبض عليه وتسفيره إلى اسطنبول فحكم عليه بالسجن المؤبد وأن توضع في عنقه الأغلال وفي رجليه السلاسل. وحينها اندلعت الحرب العثمانية – الروسية في عهد السلطان العثماني محمود خان، كان قائد القوات العثمانية السردار الأكرم عمر باشا، وقد سمع شبلي بخبر الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية فأرسل طلب استر حام لقائد الجيش العثماني بإطلاق سراحه والساح له بالمشاركة بهذه الحرب موضحاً أنه في حال عدم ثبات جدارته فيها فيتم إرجاعه للسجن، فوافق السردار الأكرم وطلب من السلطان العثماني إصدار أمراً بإطلاق سراح شبلي، وتم تعيينه : قائداً فرسان عساكر الهايتة (قوات عسكرية غير نظامية)، وقد اثبت شجاعة كبيرة في تلك الحرب. وحينها تم تعيين السردار الأكرم عمر باشا واليا على ايالة بغداد في عام ١٨٥٦م استقدم معه شبلي إلى العراق وعينه (سر كودة) أي زعيماً على عساكر الهايتة لقتال وإخضاع العشائر العربية في لواء الديوانية لسلطة الإدارة العثمانية، ونتيجة لهمته وشجاعته في إخضاع تلك العشائر فقد تم تعيينه متصرف رفا للواء الديوانية عام 1867م ، شغل متصرفية عدد من الألوية العثمانية كان آخرها متصرفية لواء الحلة حتى وفاته في عام 1875م. ينظر: تقويم وقايع، العدد ٨٧٢، ٩ شوال ١٢٨٣ هـ؛ محمود بن سلطان بك الشاوي، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، العدد ٦ - ٧، شباط / آذار ١٩٨١، ص ٧٢.

[66]) كان يشغل وظيفة متصرف لواء الموصل. ينظر: الزوراء، العدد ٢٩٨، ١١ رمضان ١٢٨٩ هـ

[67]) الزوراء، العدد 579، 10 شوال ١٢٩٢ هـ

[68]) الزوراء، العدد ٨٦٢، ١٠ شوال ١٢٩٦ هـ

[69]) الزوراء، العدد 1036، ١٣ رمضان ١٢٩٩ هـ

[70]) نقل من لواء الحلة إلى لواء شهر زور (كركوك) في أيار ١٨٩١م. ينظر: تقويم وقايع، العدد رمضان ١٣٠٨

[71]) كان يشغل وظيفة متصرف لواء جبل بركت. ينظر: تقويم وقايع، العدد ٣١، ٢ ذو القعدة ١٣٠٨هـ (8) الزوراء، العدد ١٥٢٩،8 ربيع الآخرة 1310 هـ (9) الزوراء، العدد ٢٧٦، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٨٩هـ

[72]) الزوراء، العدد ١٤64، ٢ رمضان ١٣٠٨ هـ

[73]) الزوراء، العدد ٢٩٨، ١١ رمضان ١٢٨٩هـ

[74]) الزوراء، العدد ٥٢٦، ٣ ربيع الآخر ١٢٩٢ هـ

[75]) يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، القسم الأول، ط1، المطبعة الحيدرية، (النجف الاشرف: 1965)، ص 151.

[76]) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٩٢ – ٢٩٥.

[77]) المصدر نفسه، ص .١٨٧

[78]) المصدر نفسه، ص .188

[79]) لمزيد من التفصيل ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869 – ١٩١٧، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠١)، ١٩٠

[80]) ج. ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج3، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص 1042.

[81]) تقويم وقايع، سكزنجي سنة، العدد ٢٣٧٣،، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر.م.

[82]) بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه ١٣١٢ سنة هجرية، اوزره ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشد ٢٣٣؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية 1313 - 1314، ص ٣٠٣؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة 13، سنة قمرية 1315، وشمسية 1313، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر، ص ٢٧٦؛ بغداد ولايت جليلة من مخصوص سالنامة در، دفعة ١٤، سنة قمرية 1316، وشمسية ١٣١٤ - 1315، بغداد ولايتي مطبعة سندة، طبع اولنمشدر، ص ٢٥٢؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون التنجي دفعة م سنة قمرية 1318 وشمسية 1316 - 1317، ولايت مطبعة سنده، طبع اولمنشدر، ص 316؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية 1319، وشمسية 1317 - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر، ص 345؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص - در، اون سكزنجي دفعة در سنة قمرية ١٣٢١، و1319 مالية، ولايت مطبعة سندة طبع اولمنشار ٣٢٢؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة 19، سنة هجرية ١٣٢٣، وسنة مالية ١٣٢١، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، ص ٢٣٧؛ بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص - يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١ - ١٣٢٢، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر، ص ١٩١؛ بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٢٢٢ ١٧٧؛ بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بوده سالنامة ترا - ١٣٢٣،شابندر مطبعة، سندة طبع اولنمشدر، ص 147.

[83]) الزوراء، العدد 1765، 15 ذو القعدة 1315 هـ

[84]) نقل إلى قضاء الهندية ضمن لواء كربلاء في شهر كانون الأول ١٨٩٩م: ينظر: الزوراء، العدد ١٠ شعبان ١٣١٧ هـ

[85]) الزوراء، العدد ١٨٤٤، ١٠ شعبان ١٣١٧ هـ

[86]) عين في كانون الأول ١٨٩٩م وكان قبل ذلك يشغل وظيفة مكتوبجي ولاية بغداد. ينظر: الزوراء، العدد 1844، ١٠ شعبان ١٣١٧ هـ

[87]) عين في شهر حزيران ١٩٠١م وكان يشغل قبل ذلك وظيفة قائممقام قضاء خراسان ضمن لواء وولاية بغداد، ينظر: الزوراء، العدد ١٩٠٦، ٢١ صفر ١٣١٩ هـ

[88]) نقل في أواخر شهر آب ١٩١١م إلى قضاء راوندوز. ينظر: تقويم وقايع، اوجنجي سنة، العدد 925، ٢٠ رمضان ١٣٢٩ هـ

[89]) تم تعيينه في أواخر شهر آب 1911م، وكان قبل ذلك يشغل وظيفة قائممقام قضاء النجف الاشرف، ينظر: تقويم وقايع، او جنجي سنة، العدد ٩١٩، ١٣ رمضان ١٣٢٩ هـ

[90]) في أواخر شهر تشرين الأول ١٩١١م تم نقله إلى قضاء خانقين. ينظر: تقويم وقايع، در دنجي سنة، العدد 968، 14 ذي القعدة ١٣٢٩ هـ

[91]) كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء خانقين. ينظر : تقويم وقايع، در دنجي سنة، العدد 968، 14 ذي القعدة ١٣٢٩ هـ

[92]) وفي ٢٢ نيسان ١٩١٢م تم نقله من قضاء العدد 1111، 9 جمادى الأولى 1330 هـالحلة إلى قضاء رانية. ينظر: تقويم وقايع، در دنجي سنة، ١٧ جمادى الآخرة 1330 هـ

[93]) كان يشغل وظيفة قائد جاندرمة قضاء الدليم. ينظر: تقويم وقايع، در دنجي سنة، العدد ١١٤٤،

[94]) كان يشغل قائممقام قضاء رانية. ينظر: تقويم وقايع، بشنجي سنة، العدد ١٣٢٧، ٢٠ محرم 1331هـ

[95]) كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء حران في ولاية حلب . ينظر: تقويم وقايع، التنجي سنة، العدد ٢٠ رجب ١٣٣٢ هـ

[96]) كان يشغل وظيفة قائممقام قضاء الحي في ولاية البصرة. ينظر: تقويم وقايع، سكزنجي سنه العدد ٢٣٧٧،

[97]) في حزيران عام ١٩١٤م تم نقله من قضاء الحلة إلى قضاء بيت الفقيه في ولاية اليمن. ينظر: تقويم وقايع، التنجي سنة، العدد ١٨٤٧،20 رجب ١٣٣٢ هـ

[98]) هو آخر قائم مقام عثماني في قضاء الحلة وقد انسحب من المدينة في 11 آذار ١٩١٧م. ينظر: عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص 135

[99]) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 195

[100]) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 195.

[101]) المصدر نفسه، ص 187.

Admnestrations division in city of hilla in ottomans ducuments 1917- 1749

dr.Adel mdlol ali.
College of Education- Al-Qadisiyah University
adel.mdlol@qu.edu.iq

Keywords: Admnestrations division .city of hilla .handia anomty. bratian accopation of hilla.

Summary:

The nature of the interest in the study of Iraqi cities took on a distinctive character by researchers, especially during the Ottoman era, which has always been for more than four centuries, especially if it is taken into account that these cities were not addressed during the previous stages, in addition to the difficulty of obtaining these documents in the past.

The choice of the title of this research came the administrative divisions in the city of Hilla through ottoman documents 1749-1917 to highlight its important and detailed periods of development of the city of Hilla administratively, and found that the Ottoman Empire advanced on the subject of changing administrative systems or administrative levels continuously as required by the general interest of the state.